الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٠
المعقودة يوم الجمعة
٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 30 1991
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة العشرين

الرئيس : السيد مايكوك (بربادوس)

ثم : السيدة موستونن (فنلندا)
(نائبة الرئيس)

ثم : السيد مايكوك (بربادوس)
(الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الاعمال : استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة (تابع)

البند ١١٩ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع)

الخطة المتوسطة الاجل المقترحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ (تابع)

البرنامج الرئيسي الاول : صون السلم والامن ونزع السلاح وإنهاء الاستعمار (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/45/SR.20
7 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56788 ٢١٧ن(٩٠)

المحتويات (تابع)

البرنامج الرئيسي الثاني : تنفيذ القانون الدولي وتدوينه وتطويره تدريجيا

البرنامج الرئيسي الثالث : التعاون الدولي لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية

البند ١١٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ (تابع)

التقديرات المنقحة في اطار الأبواب ٣ و ١٣ و ٢٧ و ٣١ وباب الايرادات ١ (تابع)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ١١٧ من جدول الاعمال : استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة (تابع) ((A/45/16 (Part I) و Add.1 و A/45/16 (Part II) ، A/45/226 ، A/45/370 ، A/45/617)

١ - السيد علي خان (باكستان) : قال إن وفده يتفق مع تقييم الامين العام الوارد في تقريره التحليلي (A/45/226) بأن الامم المتحدة قد اضطلعت بأحسن ما تستطيع بالاصلاحات التي أقرتها الجمعية العامة . وينبغي أن يكون هدف عملية الاصلاح تعزيز قدرة المنظمة على القيام بمسؤولياتها بموجب الميثاق والاستجابة للتحديات التي تواجه العالم في الوقت الحاضر . وينبغي أن تظل الامم المتحدة منظمة دينامية . ولا يُعتبر الاصلاح عملية محددة كما أنه ليس هدفا بحد ذاته ولكنه ينطوي على استعراض مستمر لاداء الامم المتحدة وتحقيقها لاهدافها . أما قدرة المنظمة على تحقيق تلك الاهداف ، فإن وفده يتفق مع الامين العام في أنه ليس في وسع أية منظمة أن تتحمل فترة طويلة من الاضطراب .

٢ - وأشار الى أن استمرار حالة الشك التي تشوب الوضع المالي للمنظمة قد عملت على تفاقم صعوبات الاضطلاع بالاصلاحات . وينبغي أن يوضع في الاذهان أن أحد الاهداف الضمنية للقرار ٢١٣/٤١ هو استعادة قدرة المنظمة على الاستمرار ماليا . وريثما يتحقق ذلك ، لا يمكن القول بأن الاصلاحات كانت ناجحة . ولسوء الحظ ، ما يزال يتعين على بعض الوفود التي تضغط من أجل التنفيذ الكامل لتوصيات معينة أن تفي بالتزاماتها المالية على نحو كامل . ففي هذا الوقت الذي يُتوقّع فيه من المنظمة القيام بأعمال كثيرة ، يأمل وفده بكل اخلاص أن يتم تصحيح هذا الوضع .

٣ - ونوّه الى أن لدى وفده شكوكا أخرى حول الطريقة التي نُفذ فيها القرار ٢١٣/٤١ . فعملية الاصلاح التي أُريد بها تعزيز أداء المنظمة أضحت عوضا عن ذلك ممارسة لتخفيض الميزانية ، الامر الذي أضرّ بمعنويات الموظفين وأثّر بصورة سلبية على تنفيذ البرامج . وبالنسبة للتوصية ٣ ، على سبيل المثال ، ازداد عدد بنود جدول الاعمال والقرارات المعتمدة على السواء منذ الدورة الحادية والاربعين في الجمعية العامة . وبالنسبة للتوزيع الرشيد لبنود جدول الاعمال على اللجان الرئيسية ، فإن لجنة رئيسية أخرى تنظر أيضا بمسألة تتصل بالموظفين . وفيما يخص الإقلال من طلب

(السيد علي خان ، باكستان)

تقديم تقارير ، فقد تم فعليا تقديم اقتراح بطلب تقرير جديد خلال النظر في البند الحالي من جدول الأعمال .

٤ - ومضى قائلا إنه أُثيرت شكوك حول الحكمة من بعض توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى وذلك في لجنة التنسيق الادارية (التوصية ١٣) ولجنة الخدمة المدنية الدولية (التوصيتان ٥٣ و ٦١) . وتنص التوصية ٣٤ على أن ينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جدوى تولي الاختصاصات التي يقوم بها حاليا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، ومع ذلك ، أعادت الجمعية العامة بقرارها ٤١/٢٠١ ، تأكيد ولاية المكتب . كما وُجد أن التوصيات ٣٥ و ٣٦ و ٣٣ هي الأخرى توصيات غير عملية . فمن غير الواضح كيف أدّى وضع مهام عملية التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد في وحدة تنظيمية واحدة ، استجابة للتوصية ٣٣ ، الى إفادة الانشطة التي تجرى في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . واستذكر في هذا السياق أن كثيرا من الدول الأعضاء أكدت بصورة متكررة أهمية مراعاة الاعتبارات الموضوعية لدى الاضطلاع بأية عملية من عمليات إعادة التشكيل . وينبغي للأمانة العامة أن تُظهر فوائد التغييرات التي أدخلت ، إن وجدت ، من خلال إجراء تحليل مقارن للاجراءات الجديدة والسابقة .

٥ - وأردف قائلا إن الجمعية العامة أوضحت موقفها القائل بأنه ينبغي للاصلاحات ألاّ تحدث أي أثر سلبي على البرامج . وقد أشار الأمين العام الى أنه تم تلافي أي أثر سلبي على البرامج المقررة ويعود ذلك بصفة رئيسية الى أن تخفيضات الوظائف تمت بنسبة ١١,٩٥ وهي أقل من نسبة الـ ١٥ في المائة المقررة . وذكر الأمين العام في الفقرة ٨١ من تقريره التحليلي بأن البرامج المدرجة في الميزانية الحالية لن تتأثر سلبيا بهذا الحد من تخفيض الوظائف .

٦ - واستطرد قائلا إنه بينما أُلغيت ١ ٣٦٥ وظيفة من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية ، فقد تم تخصيص اعتمادات لـ ٢ ٥٤٩ وظيفة تُموّل من الموارد الخارجة عن الميزانية . وتساءل عما اذا كان ينبغي تفسير هذا الرقم بوصفه رقما يعكس زيادة قدرها ٣٣ في المائة في عدد الوظائف التي تتطلبها المنظمة فعليا للاضطلاع بأنشطتها المقررة . وقد دعت لجنة البرنامج والتنسيق في معرض اعرابها عن القلق حيال هذا الاتجاه ، الى اجراء مزيد من التحليل للعلاقة بين الوظائف والبرامج الممولة من الميزانية العادية والوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن

(السيد علي خان ، باكستان)

الميزانية . وذكر الامين العام في الفقرة ٢٥٨ من تقريره أن الاصلاحات نُفذت دون تأثير سلبي خطير على البرامج . إلا أن تقرير أداء البرنامج للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ يؤيد الاقتراح القائل بأنه حدث في الواقع أثر سلبي ويظهر حدوث انخفاض في معدلات التنفيذ الإجمالية من ٨٣ في المائة في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ إلى ٧٦ في المائة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ و ٧٤ في المائة في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . وأضاف أنه لما كانت تخفيضات الوظائف قد نُفذت بصورة اعتباطية دون اعتبار لتحليلات عبء العمل ، فربما ساهم ذلك في هذا الانخفاض .

٧ - وواصل كلامه قائلا إن التقرير لا يتضمن أي تحليل لأثر تخفيضات الوظائف على التوزيع الجغرافي العادل . فبالرغم من التوصية ٤٧ ، انخفض تمثيل مواطني البلدان النامية في الرتب العليا خلال فترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . وأعلن أنه ينبغي حث الامين العام على مضاعفة جهوده لتصحيح هذا الوضع . وقد يكون من المفيد الحصول على معلومات عن أية تغييرات تمخض عنها تنفيذ التوصية ٥٥ .

٨ - وتطرق إلى الإصلاحات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، فذكر أن وفده أحاط علما بالجهود الرامية إلى تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كما هو موضح في قراريه ٧٧/١٩٨٨ و ١١٤/١٩٨٩ . وأضاف أن عمل الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي يتسم بأهمية خاصة ويتطلع وفده إلى نظر الجمعية العامة في تقرير الامين العام المتعلق بإعادة تشكيل هذين القطاعين ، الذي ستنظر فيه الجمعية في الجلسات العامة في إطار البند ١٢١ من جدول الاعمال . وبالرغم من أن ذلك التقرير يعالج إعادة تشكيل الجهاز الحكومي الدولي والأمانة العامة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، فإن هناك مجالات أخرى تهم مباشرة اللجنة الخامسة ، ولا سيما تنفيذ التوصية ٣٣ .

٩ - واسترسل قائلا إن تقديم موجز للميزانية قد مكّن الدول الاعضاء من الاشتراك في إعداد الميزانية في مرحلة مبكرة ، إلّا إنه لا يعتبر ، مع ذلك ، مؤشرا موثوقا لمستوى الموارد المطلوبة لفترة السنتين المقبلة . وفي ضوء المطالبة ببرامج جديدة ، فإنه من غير الممكن معرفة ما إذا كان صندوق الطوارئ سيكون فعالا . وما يزال إجراء الميزنة الجديد في مرحلة التطور ويجب أن يظل قيد الاستعراض . ويعترف وفده بأن الإجراءات الجديدة مكّنت الجمعية العامة لأول مرة في عام ١٩٨٩ من اعتماد

(السيد علي خان ، باكستان)

الميزانية البرنامجية بتوافق الآراء . ورغم ذلك أكد أن هذه الإجراءات لا تمنع أي عضو من طلب إجراء تصويت ، وذلك وفقا للتفاهم الذي اعتُمد على أساسه القرار ٢١٣/٤١ .

١٠ - ولاحظ الى أن مسألة الموارد الخارجة عن الميزانية ماتزال من المجالات الغامضة . وأضاف أن وفده يتفق تماما مع رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية القائل إن هذه الموارد يمكن أن تؤثر لا على برنامج العمل فحسب وإنما على ترتيب الأولويات وأنه من الضروري تحديد دور التمويل من خارج الميزانية في الهيكل المالي العام للمنظمة .

١١ - واختتم بيانه قائلا إن استعادة قدرة المنظمة على الاستمرار ماليا تتسم بأهمية متزايدة . فمنذ عام ١٩٨٦ ، اضطلعت الأمم المتحدة بمسؤوليات ضخمة لحل مشاكل جديدة ذات أهمية عالمية . وتحتاج المنظمة الى موظفين ذوي كفاءات عالية وبأعداد كافية للاضطلاع بأنشطتها الجديدة ويتوجب توفير التمويل الضروري على أساس سليم ومضمون . ولهذا فمن غير الواقعي الاصرار على إبقاء مستويات الميزانية على حالها دون تغيير .

١٢ - تولت السيدة موستونن (فنلندا) ، نائبة الرئيس ، الرئاسة .

١٣ - السيد سيزاكي (اليابان) : قال إن تخفيف حدة التوتر بين الدول العظمى تمخض عن استخدام أكثر فعالية للأمم المتحدة وساعد بالتالي على إحياء ثقة الدول الأعضاء في قدرة المنظمة على حل المنازعات الدولية والمشاكل العالمية . إلا أنه يتعين على الأمم المتحدة القيام الآن ، استجابة لتزايد التوقعات ، بتحمل مسؤوليات أكبر . فقد تزايدت الأنشطة التي تقوم بها في ميداني صيانة السلم وصنع السلم على وجه الخصوص زيادة كبيرة فبلغ عدد البعثات الموجودة في الميدان ما مجموعه ١١ بعثة في نهاية عام ١٩٨٩ بالمقارنة مع ٥ بعثات في بداية عام ١٩٨٨ .

١٤ - وذكر أن المنظمة استطاعت ادارة أعباء عملها المتزايدة ادارة جيدة فعززت بالتالي من صورتها . إلا أنه رافق هذا الاداء المحسن زيادة في احتياجاتها المالية التي يتعين على الدول الأعضاء الوفاء بها . وأشار الى أنه تم تزويد البعثات الموجودة في الميدان بموارد بشرية ومالية كبيرة ، وسجلت أرصدة ضخمة غير مشغلة في الميزانية في نهاية ولايتها . وفي حين أن وفده يعترف بصعوبة تنظيم عمليات صيانة

(السيد سيزاكي ، اليابان)

السلم التي تعتبر الى حد كبير عمليات "غير قابلة للبرمجة" ، فإنه يعلق أهمية كبرى على فعالية تكاليف وكفاية كل برنامج ونشاط تضطلع به المنظمة . واستنادا الى ذلك ، يعلق وفده أهمية كبيرة على بقاء الامين العام على التزامه بتحقيق الفعالية والكفاءة في المجالين الاداري والمالي . وفي حين أن فعالية التكاليف وزيادة الكفاءة ليسا غاية بحد ذاتهما فإنهما يعتبران وسيلتين ضروريتين لتعزيز الامم المتحدة .

١٥ - ومضى قائلا إن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى أشار الى أن الزيادة في عدد الوظائف لم تواكبها على مر السنين زيادة في القدرة التنظيمية للامم المتحدة على المحافظة على مستوى عام من الكفاءة الادارية والانتاجية وفعالية التكلفة . وكان ذلك هو المشكلة الاساسية التي يتعين حلها عن طريق الاصلاح الاداري المتوخى في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ . وكان من المتوقع أن يؤدي تحسين الادارة واعادة التوزيع الى تهيئة ظروف يمكن أن تسفر فيها أي زيادة في الموارد عن تحقيق ناتج أكبر . ومن الواضح أن هذه العملية قد ارهقت وعي الدول الاعضاء والامانة العامة حول الطريقة التي يمكن أن تستخدم فيها الامم المتحدة مواردها .

١٦ - وأردف قائلا إن من أكبر انجازات الاصلاح هو العملية الجديدة للتخطيط والبرمجة والميزنة . وسوف تساعد هذه العملية على ضمان وضع الاولويات وسوف يسفر تحديد الاحتياجات من الموارد في الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية عن إنهاء الانشطة البالية أو ذات الفائدة الهامشية أو غير الفعالة . وإن تنفيذ الميزانية البرنامجية في إطار مستوى الموارد العام المتفق عليه ، سوف يشجع على الاستخدام الفعال ويؤدي في نهاية المطاف الى توزيع الموارد المتاحة وفقا للاولويات . ويجب عدم الاكتفاء باستمرار الجهود الرامية لاعتماد القرارات المتعلقة بمسائل الميزانية بتوافق حقيقي في الآراء ، وإنما ما يزال يتعين بذل كثير من الجهد أيضا لترسيخ عملية الميزنة الجديدة . ويجب التوصل الى حل شامل لمشكلة النفقات الإضافية بما فيها النفقات الناشئة عن التضخم وتقلبات أسعار العملات ، والمبالغ الإضافية الاخرى التي لا يمكن تسجيلها عل حساب صندوق الطوارئ . ومن الضروري أن يتم ، في ضوء الاداء السابق للميزانية ، دراسة المدى الذي يمكن فيه نقل الموارد من المجالات ذات الاولوية الدنيا الى المجالات ذات الاولوية العليا قبل استعراض كفاية صندوق الطوارئ في عام ١٩٩١ . وإن حجم الفائض المشار إليه في تقرير الاداء المتعلق بفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ اكبر بكثير من حجم صندوق الطوارئ البالغ ١٥ مليون دولار ، وهو يبلغ ٠,٧٥ في المائة من مجموع اعتمادات الميزانية . وفيما يتعلق بفترة السنتين ، هناك رصيد

(السيد سيزاكي ، اليابان)

غير مشغل قدره ٢٣,٦ مليون دولار ، أو ما يعادل ١,٣ في المائة من مجموع المبلغ المعتمد والتزامات غير مصفاة قدرها ٦٣,٩ مليون دولار تمثل ٣,٧ في المائة من النفقات الفعلية في فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ . وعندما تتوفر موارد من هذا النوع لن يكون هناك أساس لأي مخاوف بأن تُعرَّض عملية الميزنة الجديدة للخطر قدرة المنظمة على الوفاء بدورها وولايتها المتغيرين .

١٧ - ولاحظ ان التخفيضات في عدد الموظفين التي نفذت لغاية الآن لم تترك أثرا سلبيا على البرامج المقررة . وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل العمل على ضبط أي توسع غير ضروري لوظائفها وميزانيتها آخذة في الحسبان تخفيضات الموظفين التي أقرها القرار ٣١٣/٤١ . ومن المؤشرات الايجابية الدالة على هذا النوع من ضبط النفس هو التخفيض الذي يقارب ٥٠ في المائة في عدد نواتج البرامج المضافة عن طريق قرارات تشريعية أو مبادرات من الأمانة العامة على مدى الأعوام الأربعة السابقة . وينبغي للأمين العام أيضا أن يواصل جهوده الرامية لتخفيض عدد وظائف الرتب العليا وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠١/٤٤ .

١٨ - واستطرد قائلا إن فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى أوصى بإجراء مزيد من تخفيضات الوظائف في أعقاب إعادة تشكيل الجهاز الحكومي الدولي والأمانة العامة بعد اتمام فترة السنوات الثلاث الأولية وفي هذا السياق يود وفده أن يقدم ثلاثة اقتراحات : الأول ، ينبغي تحديد مقياس رشيد لعبء العمل يمنع حدوث تفاوت في أثر التخفيضات من إدارة إلى أخرى ، والثاني ، ينبغي زيادة عدد الموظفين الفنيين المبتدئين ، وينبغي أن يكون هناك تعيين من الخارج لضمان اجراء تغيير ليس في عدد الموظفين فحسب، بل في بنية الموظفين أيضا ؛ وثالثا ، ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من الشفافية والاتساق في إدارة شؤون الموظفين التي ينبغي أن تستند إلى طرق موضوعية ومعايير واضحة للتعيين والتقييم والترقية . وينبغي إيلاء اهتمام جدي لتحسين نوعية الموظفين الذين يعتبرون أهم رصيد للمنظمة .

١٩ - وتابع كلامه قائلا إن التأخيرات في إعادة تشكيل الجهاز الحكومي الدولي والأمانة العامة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي قد عرضت الإنجازات الكبيرة في الميادين الأخرى للخطر كما طال انتظار الاصلاح في هذا المجال . ويجب تنشيط المهام بحيث يصبح بالإمكان الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات البلدان النامية . ويرحب وفده بدرجة الاتفاق التي تم التوصل إليها في أجهزة من قبيل الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بتنسيق هياكلها ، وتخفيض الوثائق ، وعدد الاجتماعات ، وتحسين

(السيد سيزاكي ، اليابان)

تنظيم العمل عن طريق تقصير جداول الأعمال وتنظيم الجداول الزمنية . ومن دواعي السرور أيضا أن أربع هيئات هامة للأمم المتحدة قررت عقد اجتماعات مرة كل سنتين . ودعا جميع الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق تلك الغايات . وينبغي للأمين العام أن يأخذ زمام المبادرة في مجال ترشيد الجهاز الحكومي الدولي اللازم لكل مؤتمر واجتماع دولي رئيسي مقبل معني بمسائل ذات أولوية من قبيل البيئة ، وأقل البلدان نموا ، والديون الدولية والمخدرات ، وذلك عوضا عن انتظار نتائج المداولات التي تجري في تلك المحافل . وينبغي أيضا تعزيز الدور الذي تقوم به لجنة المؤتمرات لمساعدتها على الإسهام في استخدام مرافق وموارد المؤتمرات على نحو أفضل ليس في الأمم المتحدة فحسب وإنما في منظومة الأمم المتحدة بأسرها . وينبغي للجنة أيضا أن تعمل على إنفاذ الالتزام الدقيق بالقواعد المحددة المتعلقة بمراقبة وتوزيع الوثائق وتحسين خدمة المؤتمرات عن طريق الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية الحديثة .

٣٠ - وأكد أهمية تعزيز لجنة التنسيق الإدارية . ذلك أنه يتوقع من منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في التعاون المتعدد الأطراف الرامي إلى حل المشاكل التي أضحت تتسم بصورة متزايدة بطابع متعدد التخصصات وبعالمية النطاق . ومن الضروري نتيجة لذلك أن تضع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة نهجا موحدا حقيقيا لهذه المشاكل . وسيصبح بالإمكان ، مع تعزيز التنسيق داخل المنظومة ، استخدام الموارد النادرة على نحو أفضل وتجنب الهدر والازدواجية . ولهذا السبب يعتقد وفده أن الوقت قد حان لأن تقوم لجنة البرنامج والتنسيق بتوحيد وتقييم أدائها هي ذاتها وتحديد برنامج للعمل يهدف إلى تقوية وتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة على أساس مساهمات لجنة التنسيق الإدارية ، ولا سيما التقرير العام السنوي المنتظر . وتتولى لجنة البرنامج والتنسيق ، في اطار توجيهات الجمعية العامة ، المسؤولية عن عملية اصلاح الأمم المتحدة ، وعن التنسيق على صعيد المنظومة . فإذا اتخذت الخطوات المقترحة ، فإنها سوف تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاصلاح وزيادة كفاءة وفعالية كل من الأمم المتحدة والمنظومة ككل .

البند ١١٩ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/45/6 ، A/45/16 (Part I) و Add.1 و A/45/16 (Part II) ، A/45/204 ، A/45/218 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/ Corr.1 ، A/45/279 و A/45/617 ، A/C.5/45/CRP.1)

٣١ - السيد سيزاكي (اليابان) : قال إن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ تتسم بأهمية خاصة لا لأنها تشكل الأساس للميزانيات البرنامجية للمنظمة للسنوات الست المقبلة فحسب وإنما لكونها تمثل أول مشروع شامل للأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الإصلاح . ويشاطر وفده الرأي القائل إن الخطة المتوسطة الأجل تساعد على تحسين كفاءة وفعالية الأنشطة المقررة ويسره أن الأمين العام أشار في مقدمة الخطة أنه يوافق عليها .

٣٢ - وذكر أن وفده يتفق أيضا مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أن الوقت قد حان لمعالجة مسألة ما إذا كانت الخطة المتوسطة الأجل ، بشكلها الحالي ، تفي بالمعايير المبينة في الأنظمة والقواعد ذات الصلة التي تنظم تخطيط البرامج . وأضاف أن هناك بعض التحسينات الملحوظة في هيكل الخطة المقترحة وعملية تخطيطها : فقد تم اعتماد هيكل برنامجي جديد ، وخفض عدد البرامج من خلال دمج الأنشطة ذات الصلة ببعضها ، وتحديد أولويات لمعظم البرامج الفرعية . ومع ذلك ما يزال هناك الكثير مما يجب عمله إذا ما أريد أن تستفيد الدول الأعضاء والأمانة العامة استفادة حقيقية من الخطة المتوسطة الأجل . ونوه إلى أن وفده أكد باستمرار أنه ينبغي أن تكون الخطة المتوسطة الأجل صكا استراتيجيا وواقعيا بآن معا لتوجيه عمل الأمم المتحدة وينبغي أن تكون مختصرة وواضحة وذات وجهة عملية . وفي ضوء ضخامة حجم الوثائق الصادرة فيما يتعلق بالخطة ، قال إنه يؤيد الملاحظة التي أبدتها اللجنة الاستشارية والقائلة بأنه ينبغي تبسيط الخطة وتقصيرها إذا ما أريد الاستفادة منها . وينبغي النظر في تحديد مبادئ توجيهية واضحة لشكل الخطة منذ أول لحظة من لحظات عملية التخطيط بما يكفل تقليص طولها وتلافي الاطناب فيها .

٣٣ - ومضى قائلا إن المفهوم الأصلي للخطة يتمثل في أن تكون ذات صلة مباشرة بالميزانيات البرنامجية . إلا أن المدى الذي تعمل فيه الخطة بمثابة إطار لإعداد هذه الميزانيات ما يزال غير واضح . وهناك حاجة لاجراء استعراض أساسي لكل من الخطة المتوسطة الأجل ، من حيث عملية تخطيطها وشكلها وأهدافها وعملية الميزنة .

٣٤ - واختتم بيانه قائلا إن وفده يعلق أهمية بالغة على مقدمة الخطة التي تبرز الأهداف والمقاصد والأولويات والوسائل التي ستتوفر في إطارها . ويعترف وفده أن شكل مقدمة الخطة المقترحة يمثل تحسنا ملحوظا ، ويتضمن أولويات واضحة تماما . ومن الواضح أن الأمين العام قد أخذ في الحسبان الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء في المرحلة التحضيرية . ويقدر وفده البيان الذي أدلى به الأمين العام موليا فيه

(السيد سيزاكي ، اليابان)

أنشطة صنع السلم وصيانة السلم التي تقوم بها المنظمة أولوية عليا . ويسر وفده أيضا أنه تم ايلاء الاعتبار لمعالجة الأولويات المشتركة بين القطاعات .

٢٥ - وقدم طلبين لتطوير الأولويات المقترحة . أولا ، طلب إجراء تقييم لما يرتبه وضع هذه الأولويات من آثار على الخطة المتوسطة الأجل برمتها . وأضاف أن تحديد أنشطة صنع السلم وصون السلم بوصفها أنشطة ذات أولوية في مجال السياسة العامة يستتبع تحديد القضايا في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي التي يكون لها صلة وثيقة بقضايا السلم والأمن . وعلى سبيل المثال ، ينبغي عدم نسيان المساعدات التي تقدم الى برامج الاصلاح وإقرار السلم ، ويجدر بالأمم المتحدة كذلك أن تشجع على إجراء تعاون بعد حسم النزاع لكي يتاح إصلاح أراضي واقتصاد البلد الذي دمرته الحرب . وينبغي بذل جهود على نطاق أوسع للتشجيع على إجراء تعاون من أجل السلم في القطاعات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . وأوضح أن الطلب الثاني يقتضي تحديد الأولويات بدقة . وينبغي ترجمة الأولويات الى استراتيجيات معينة وأهداف يجري تنفيذها في اطار زمني قابل للتحقق . ومن البديهي أيضا أنه اذا لم يدرج تقدير للموارد المطلوبة ، سيكون لا طائل من عملية تحديد الأولويات .

٢٦ - ونظرا لطبيعة الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة لانشطة صيانة السلم ، طلب ترجمة الأولويات المقترحة الى مخصصات تضم الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية . ولتحقيق هذه الغاية ، ينبغي أن تقدم الأمانة العامة معلومات تحليلية باستمرار الى الدول تبين كيفية تخصيص الموارد للبرامج في الخطة المتوسطة الأجل ، لتسهيل رصد الاتجاهات المتعلقة بتحديد الأولويات ، على أن تحدد هذه المعلومات الموارد المالية وموارد الموظفين العادية والخارجة عن الميزانية وكيفية توزيعها على البرامج التي تحددها الخطة وأن يجري تقديمها مرة كل سنتين الى لجنة البرنامج والتنسيق لكي تتمكن من تقييم التقدم المحرز واستكمال الخطة .

٢٧ - ووصف تنفيذ البرامج ، وخاصة رصد إنجاز الناتج ، كمرحلة هامة من مراحل دورة البرنامج . وأيد تصريح الأمين العام ومفاده أنه لم يتم حتى الآن قبول التقييم كأداة في الادارة ، وإنه لم يدمج بصورة عادية ومنهجية في عملية اتخاذ القرارات والادارة .

٢٨ - ومضى قائلا إن وفده ينظر بجد الى مسألة أداء البرنامج ويؤيد رأي اللجنة الاستشارية القائل بأن التقارير التي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ (A/45/218 والاضافة ١) عديمة

(السيد سيزاكي ، اليابان)

الفائدة وينطبق هذا أيضا حتى على الزاوية الكمية التي اقتصر عليها التقرير سيما وأن التقرير سوّى في المعاملة بين النواتج المتباينة من حيث النوعية والاهمية ، واستخدام الموارد . وأضاف أن معدل إنجاز البرنامج الذي تم الوصول اليه على أساس فرضية غير صحيحة مضلل ، فضلا عن كونه ضارا ، لأن كثيرا من الوفود استشهدت بمعدل الانجاز في فترات السنتين السابقة كدليل على أن أداء البرنامج أخذ يتدهور . وفي ذلك المجال ، قال إن وفده يؤيد رأي اللجنة الاستشارية القائل بانه ينبغي التوقف عن تقديم برامج أداء برنامجية اضافية ريثما يتم القضاء على العقبات التي تعترض منهج البحث العلمي الذي تستند اليه .

الخطة المتوسطة الاجل المقترحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ (تابع)
البرنامج الرئيسي الاول : صون السلم والامن ، ونزع السلاح ، وإنهاء الاستعمار (تابع)

٢٩ - السيد دانكوا (غانا) : قال إنه ينبغي تعديل عنوان البرنامج الرئيسي الاول . إن الهدف النهائي لجميع برامج الامم المتحدة هو صون السلم والامن الدوليين ، بيد أن عنوان البرنامج الرئيسي الاول في صيغته الحالية يعطي انطباعا بأن انشطة الامم المتحدة الاخرى لم تكرس لهذا الغرض . وأضاف أن وفده يرى أن عنوان البرنامج ١ الذي ينضوي تحت البرنامج الرئيسي الاول يضم انشطة تختلف من حيث طبيعتها ، وفي حالة "المساعي الحميدة" هناك تداخل بين الانشطة المشار اليها وانشطة البرنامج ٢ ، "الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن" . ولهذا اقترح تعديل عنوان البرنامج ليكون نصه كما يلي : "تسوية المنازعات بالوسائل السلمية" وإدماج البرنامجين ٢ و ٣ تحت عنوان جديد نصه "تدابير جماعية لصون السلم" . واقترح تعديل عنوان البرنامج الفرعي الرابع للافصاح بأنه يشمل برامج تسوية الاوضاع الدولية . بما في ذلك الاوضاع الاقتصادية ، التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم .

٣٠ - السيد لوبيز (فنزويلا) : لاحظ أن لجنة البرنامج والتنسيق وافقت على البرنامج ١ على أن يكون مفهوما بأن الامين العام سيقدم المزيد من الايضاح لمفهوم صنع السلم في دورة الجمعية العامة الحالية . وأضاف أنه بعد أن قرأ المذكرة التي قدمتها الامانة العامة في ذلك المجال (A/C.5/45/CRP.1) خلص بصورة مبدئية الى أن مفهوم صنع السلم لا يزال غامضا . ويستدل من الفقرة ٣ من مذكرة الامانة العامة أن المساعي الحميدة وصنع السلم هما شيء واحد ، بينما كان من شأن الاشارات التي وردت في فقرات لاحقة الى المنازعات أو التوتر داخل الدولة والتحضير لعقد انتخابات حرة ومنصفة وإجرائها فعلا أن خلقت انطباعا بأن صنع السلم ينطوي على أكثر من بذل مساعي

(السيد لوبيز ، فنزويلا)

حميدة . وأضاف أن وفده يعتقد أن تطور الاحداث جعل الامين العام والامانة العامة يتوسعان في تفسير معنى المساعي الحميدة وضع السلم ، وأنه لا يعترض على ما فعله الامين العام في هذا المجال حتى الآن . وأوضح أن وفده يرى أنه بالنسبة للمستقبل ينبغي تعريف هذه الانشطة بمزيد من الوضوح والدقة .

٣١ - وتابع كلامه قائلا إن وفده يرى أن هذه مسألة هامة وصعبة ، وأن الاسلوب الذي اتبعته لجنة البرنامج والتنسيق لمعالجة هذه المسألة في الفقرة ٨١ من تقريرها يمثل توازنا دقيقا للغاية . وكما ذكر ممثل غانا فإن وضع تعريف ينطوي على بعض المصاعب . وريثما تتخذ الهيئات الفنية المختصة موقفا من هذه المسألة ، ينبغي حذف أي اشارة الى صنع السلم من عنوان البرنامج ١ .

٣٢ - السيد زهيد (المغرب) : قال إن البرنامج ١ يتسم باهمية كبيرة لانه ينطوي على أنشطة أساسية لصيانة السلم والامن الدوليين . وعلى الرغم من أن مجلس الامن هو الجهاز المسؤول بصورة أساسية عن صيانة السلم والامن الدوليين ، فقد أسند الميثاق دورا هاما للامين العام في هذا المجال . وأضاف أن وفده يؤيد البرنامج تاييدا كاملا ويقترح إدخال تعديل طفيف على عنوانه لكي يصبح نصه كما يلي "المساعي الحميدة ، وصيانة السلم والامن الدوليين وإعادتهما الى نصابهما ، والبحوث ، وجمع المعلومات" . وقد أشار الميثاق في كثير من الاحيان الى صيانة السلم والامن الدوليين واعادتهما الى نصابهما بوصفهما نشاطين مترابطين ، كما ورد في المادتين ٣٩ و ٥١ مثلا ؛ ولهذا ينبغي الربط بين النشاطين في عنوان البرنامج ١ . وأضاف أن وفده يوافق كذلك على أنه لا غنى عن البحوث وجمع المعلومات لدعم جهود الامين العام في ميدان الدبلوماسية الوقائية والمفاوضات ، وأنه ينبغي إدراجهما في البرنامج ١ لتفادي الازدواج مع الانشطة الاخرى المتعلقة بالمعلومات .

٣٣ - وانتقل الى البرنامج ٥ ، فاكد أهمية المسؤوليات التي تضطلع بها منظمة الامم المتحدة فيما يتعلق بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وإيلاء أولوية مطلقة لتامين تنفيذ الولايات التي أسندتها الجمعية العامة في ذلك الميدان .

٣٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٧ ، قال إنه ينبغي الاستفادة من تحسن المناخ الدولي لتعزيز الاليات الموجودة حاليا في الامم المتحدة وتعزيز نزع السلاح العام والكامل . ووجه العناية الى الفقرة ٧ - ١ من الوثيقة A/45/6(Proj. No 71) قائلا إن المادة ١ من ميثاق الامم المتحدة ليست السند التشريعي الوحيد لهذا البرنامج ؛ وأنه كان

(السيد زهيد ، المغرب)

بالامكان ذكر بعض الاحكام الاخرى ، بما في ذلك المادتين ١١ و ٢٧ فيما يتعلق بإنعاش لجنة أركان الحرب ، المادة ٤٧ .

٣٥ - وفيما يتعلق بالفقرة ٧ - ٥ ، قال إنه كان ينبغي ذكر مسألة إنتاج الاسلحة وانتشار الاسلحة النووية فيما يتعلق بنقل الاسلحة .

٣٦ - وأيد برنامج الزمالات الذي يقصد منه تقديم المساعدة الى البلدان النامية ، كما ورد في الفقرة ٧ - ١٧ ، وطلب إعطاء الاولوية للبرنامج الفرعي ٤ .

٣٧ - السيد تومو مونتي (الكاميرون) : قال إنه ينبغي للامين العام ، لدى تنفيذ البرنامج الرئيسي الاول ، أن يوجد توازنا بين عناصر التحليل والبحوث والجوانب التشغيلية للبرنامج . وينبغي التشديد على البرنامج الفرعي ٣ من البرنامج ١ ، الذي يعتبر أداة ملائمة لتقديم الارشاد .

٣٨ - ووجه العناية الى الفقرة ١٠٨ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق A/45/16 (Part I) قائلا إنها أكدت أهمية البرنامج ٦ .

٣٩ - ومضى قائلا إن لجنة البرنامج والتنسيق كانت قد أوصت بتوضيح مفهوم صنع السلم قبل اعتماد البرنامج ١ . ووجه العناية الى الوثيقة A/C.5/45/CRP.1 وأكد ، كما ورد في الفقرة ٧ ، أنه لا غنى عن الحصول على تفويض من مجلس الامن أو الجمعية العامة وعلى موافقة الاطراف المعنية . ووجه العناية كذلك الى الفقرة ٢ التي جاء فيها أن ولاية الامين العام في مجال المساعي الحميدة وصنع السلم مستمدة من عدد من قرارات صدرت عن مجلس الامن والجمعية العامة ؛ وطلب تحديد هذه الصكوك .

٤٠ - وفيما يتعلق بمسألة الموارد ، قال إنه ينبغي في المستقبل تقديم تقدير للوفود لبيان الموارد المتاحة لتنفيذ البرامج الرئيسية . وينبغي ألا يغيب عن الاذهان أن تقديم موارد خارجة عن الميزانية يرتب آثاراً سلبية . ولو أن الامين العام عمل وفقا للمادة ٣ - ٨ والمادة ٣ - ١٨ من النظم والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج لاتيح للجنة البرنامج والتنسيق أن تبحث مسألة الموارد البديلة التي اقترحها الامين العام لتنفيذ البرامج .

السيد توموموونتي ، الكاميرون)

٤١ - واخيرا ، وافق على الاولويات التي أولتها لجنة البرنامج والتنسيق للبرامج الفرعية المختلفة .

٤٢ - السيد غاريدو (الفلبين) : استفسر اذا كان ينبغي للجنة الخامسة أن تغير عناوين البرامج الرئيسية ، على النحو المقترح ، واذا كان ثمة صلة بين ذلك وبين عناوين البرامج الفرعية أو بين اعادة توزيع الموارد .

٤٣ - السيد بودوت (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال فيما يتعلق بالمسائل التي أثارها ممثلا كوبا وفنزويلا إن أحد ممثلي الامانة العامة سيعلق على مفهوم صنع السلم في جلسة لاحقة .

٤٤ - وفيما يتعلق بالمسالة التي أثارها ممثل الفلبين ، قال إن اللجنة تتمتع بحق سيادي يتيح لها تغيير عنوان أي برنامج ، وأن ذلك لن يؤثر على اعادة توزيع الموارد لانه لم يجر تقديم أي أرقام حتى الآن .

٤٥ - ورد على استفسار ممثل غانا قائلا إنه لم يجر تقديم البرامج ١ الى ٤ الى أي هيئة فرعية لاستعراضها لانه لا توجد هيئات مختصة من هذا النوع ؛ وأوضح أن اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة ، التي أشار اليها ممثل فنزويلا ليست هيئات فرعية . وفيما يتعلق بالمقترحات التي قدمها ممثل غانا بشأن إدماج البرنامجين ١ و ٢ ، قال إن الامانة العامة حاولت أن تجعل الخطة المتوسطة الاجل المقترحة تعكس مراكز المسؤولية في كيانات الامانة العامة الرئيسية ، مع مراعاة التغيرات التي حدثت .

٤٦ - السيد فونتين ارتيز (كوبا) : قال إنه يقدر الضمانات التي قدمها مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية ومفادها أن ممثلا آخر للامانة العامة سيخاطب اللجنة بشأن المسالة التي أثارها ؛ وأوضح أنه لم يوجه سؤالا وإنما أصر على ضرورة تحديد الولايات التشريعية التي تماثل مفهوم عمليات صنع السلم .

٤٧ - وفيما يتعلق بإجراءات مناقشة الخطة المتوسطة الاجل المقترحة ، استفسر اذا كان قد طلب من اللجان الرئيسية الاخرى إدراج هذا البند في جداول أعمالها .

(السيد فونتين ارتيز ، كوبا)

٤٨ - الرئيس : قال إنه قد كتب لرؤساء اللجان الرئيسية الاخرى داعيا إياهم أن ينظروا في هذا البند .

٤٩ - السيد بودوت (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن الخطة قد وضعت في أعقاب عملية طويلة ومعقدة من المشاورات . وممثل كوبا قد أصاب عندما ذكر أن النظر في الخطة ليس واردا كبند رسمي في جدول أعمال اللجان الرئيسية الاخرى . واللجنة الخامسة تضطلع بمسؤولية رئيسية تتمثل في عرض الخطة المتوسطة الاجل على الجمعية في جلسة عامة ؛ ولم يكن هناك اتجاه على الإطلاق للاضطلاع بمناقشة كاملة في اللجان الاخرى بشأن هذا البند . وفي الوقت الذي لا يوجد فيه حاليا ما يبرر إدراج النظر في الخطة كبند رسمي بجدول أعمال اللجان الاخرى ، فإن رؤساء هذه اللجان بوسعهم إذا شاؤوا أن يقدموا ما يعن لهم من تعليقات على مختلف البرامج ، واللجنة الخامسة لن تتخذ قرارا نهائيا في هذا الصدد إلا بعد تلقي تلك التعليقات .

٥٠ - السيد دانكوا (غانا) : قال إنه يشعر بالقلق إزاء توخي الدقة فيما يتصل بالانشطة المشمولة بالبرامج ١ إلى ٤ . وفيما يتعلق بالبرنامج ١ ، على سبيل المثال كانت الانشطة المذكورة فيه هي نفس الانشطة المضطلع بها من قبل الامين العام في مجال تشجيع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وسائر الاجراءات المتخذة من قبل مجلس الامن . ومن ثم ، فإن مصطلح "تدابير إنفاذ السلم" افضل من مصطلح "المساعي الحميدة" . ولقد كان من الضروري أيضا ، بالنسبة للبرنامجين ٣ و ٤ ، أن تحدد الولايات التشريعية التي يستند إليها هذان البرنامجان ، وأن تذكر الانشطة التي تبرر اعتبارهما من قبيل البرامج ، بدلا من الإشارة على سبيل المثال إلى "المسائل السياسية الخاصة" . ولجنة البرنامج والتنسيق بوسعها أن تدرس هذه المسائل ، ولكن عضوية هذه اللجنة لا تشمل جميع الوفود .

٥١ - السيد زهيد (المغرب) : أكد أن اللجنة الخامسة مسؤولة بصفة أساسية عن النظر في الخطة المتوسطة الاجل المقترحة وعن إبداء رأيها فيها .

٥٢ - الرئيس : قال إنه قد وجه في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ رسالة إلى رئيس الجمعية العامة . أما رؤساء اللجان الرئيسية الاخرى فلقد طُلب إليهم أن يقدموا ردودهم باسم لجانهم في موعد لا يتجاوز ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

٥٣ - السيد تومو مونث (الكاميرون) : قال إن الاجراء ليس بالغ التعقيد . فرئيس اللجنة الخامسة ليس عليه إلا أن يكتب لرؤساء اللجان الاخرى ، وذلك للفت انتباههم للخطة المتوسطة الاجل المقترحة . والردود كانت ترد ، في الماضي ، قبل حلول موعد معين ، وكثيرا ما ذكرت اللجان الاخرى أنه لا توجد لديها تعليقات ما بشأن البرامج المختلفة . ومشروع القرار الذي كان يقدم من اللجنة الخامسة إلى الجمعية العامة كان يتضمن دائما ما يفيد بأن آراء اللجان الاخرى قد أخذت في الاعتبار . ومن ثم ، فإن الاساس القانوني لقيام اللجان الاخرى بعرض آرائها قائم وموجود ، وهذه اللجان تتحمل مسؤولية البت فيما إذا كانت ترغب ، أو لا ترغب ، في الاستفادة من الفرصة المتاحة للتعليق على أبواب الخطة المتوسطة الاجل التي تقع في نطاق اختصاصها .

البرنامج الرئيسي الثاني : تنفيذ القانون الدولي وتدوينه وتطويره تدريجيا

٥٤ - السيد ابراسزوسكي (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق) : لفت الانتباه إلى الفقرات ١٢٧ إلى ١٣٩ من الوثيقة A/45/16 (Part I) ، وقال إن لجنة البرنامج والتنسيق قد أوصت بالموافقة على البرنامج ٩ مع إدخال عدد من التعديلات عليه ، مما هو محدد في الفقرة ١٣٢ . وهي قد أوصت كذلك بالموافقة على البرنامج ١٠ على أن يتم تعديل ثلاث فقرات منه بالصيغة الموضحة في الفقرة ١٣٩ من التقرير .

٥٥ - السيد بينيت (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن وفده قد قام ، في الدورة الاخيرة للجنة البرنامج والتنسيق ، بالإعراب عن تحفظاته بشأن الانشطة المتصلة باللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار ، على النحو الوارد في الفقرة ١٣٨ . وبين أن وفده مازال يعترض بشدة على تلك الانشطة ، رغم أنه لا ينوي أن يحول دون اعتماد الجمعية العامة للبرنامج .

٥٦ - السيد تومو مونث (الكاميرون) : شدد على أهمية تدوين القانون الدولي وتطويره تدريجيا . وصرح بأنه ينبغي التركيز ، لهذا السبب ، على الفقرة ٣ من البرنامج ٩ . وبين أن من الواجب ، في رأيه ، أن تولى أولوية عالية للبرنامج ١٠ . وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في الجلسات الاخيرة للجنة التحضيرية ، ولاسيما فيما يتصل بتسجيل المستثمرين الرواد ، فإن هذا البرنامج جدير بالتنفيذ العاجل .

البرنامج الرئيسي الثالث : التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٥٧ - السيد ابراسزوسكي (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق) : قال إن البرنامج الرئيسي الثالث كان لا يشمل في البداية سوى البرنامج ١١ من الخطة المتوسطة الاجل المقترحة ، الذي أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها ((A/45/16 (Part I ، الفقرة ١٤٦) باعتماده ، رهنا بالشروط المذكورة في هذا التقرير . وقد أدى الطلب المتعلق بوضع برنامج مستقل عن افريقيا إلى القيام في إطار البرنامج الرئيسي الثالث بصياغة البرنامج ٤٥ (A/45/16 (Part II ، الفقرات ٩ - ١٧ الذي أوصت لجنة البرنامج والتنسيق أيضا باعتماده ، رهنا بإدخال تعديلات مختلفة عليه .

البند ١١٨ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ (تابع)
التقديرات المنقحة تحت الأبواب ٣ و ١٢ و ٢٧ و ٣١ وباب الإيرادات ١ (تابع)
(A/45/7/Add.2 ، A/C.4/45/2)

٥٨ - الرئيس : قال إن ثمة مشاورات غير رسمية بشأن التقديرات المنقحة مازالت جارية .

٥٩ - السيد لوبيز (فنزويلا) : قال إن مبلغ الـ ١,٤ مليون دولار ، الذي أشارت إليه اللجنة الاستشارية في الفقرات ١٠ إلى ١٣ من تقريرها (A/45/7/Add.2) ، كان يزمع تخصيصه لدعم الدراسات الجامعية التي يضطلع بها الناميبيون في الخارج ، وثمة كثير منهم في منتصف المرحلة الجامعية . ومثل هذا التدريب له أهمية خاصة بالنسبة لناميبيا . ولقد تعقدت الحالة من جراء عدم التمكن من اجتذاب مساهمات طوعية من أجل صندوق الامم المتحدة لناميبيا . وأعلن أن وفده يشعر ببالغ القلق إزاء ما سوف يحدث إذا لم تُقدم هذه المساهمات . وبين أنه يود أن يعرف ، فيما يتصل بالنداء الذي ينوي الامين العام أن يوجهه اليوم ، مدى احتمال الحصول على المبلغ اللازم ، وماذا يمكن عمله لمساعدة الطلاب المعنيين إذا لم تف المساهمات بالمبلغ المطلوب .

٦٠ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية قد أوصت ، فيما يتصل بالوحدة الانتقالية لناميبيا ، بتخفيض جدول الوظائف عن المستوى الذي طلبه الامين العام (A/45/7/Add.2 ، الفقرة ١٤) ، وذلك استنادا إلى الافتراض بأن حجم العمل الذي ستضطلع به الوحدة آخذ في التناقص . والموافقة على هذا التخفيض تعني أن الوحدة كانت تتسم بفرط التوسع . وأعلن أن وفده يؤيد بالتالي ذلك الاقتراح الاصلي للامين العام (A/C.5/45/2 ، الفقرة ٥٧) .

٦١ - السيد زهيد (المغرب) : قال إن وفده يؤيد الانشاء المقترح للوحدة الانتقالية لناميبيا ، واتفسر عن ماهية رد فعل الامانة العامة بشأن مستوى الوظائف المخفض الذي تقترحه اللجنة الاستشارية . وأوضح أن وفده يؤيد أيضا تلك التوصيات المتعلقة بميكنة الاعمال الادارية باللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وأحاط علما بالاقتراح البديل الذي قدمته اليابان في هذا الصدد . وأعرب عن ثقته في إمكانية التوصل إلى توافق في الاراء في إطار مشاورات غير رسمية .

٦٢ - السيد فونتان أورتيز (كوبا) : قال إن وفده يؤيد ما قدمه ممثلا فنزويلا والمغرب من تعليقات . والاقتراح المقدم من اليابان ، بشأن اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، يتضمن حلا يبدو مقبولا بالنسبة للجميع .

٦٣ - السيد حميدة (الجماهيرية العربية الليبية) : قال إن وفده يشعر بالتشكك في مدى الحاجة إلى إنشاء الوحدة الانتقالية لناميبيا ، فالانشطة المقرر الاضطلاع بها على يد هذه الوحدة يمكن القيام بها بواسطة سائر المكاتب السياسية والمنظمات الإقليمية . ومن المستحسن أن تستخدم الموارد في المواطن التي توجد فيها حاجة فعلية إليها . وأعلن أن وفده يوافق على تعليقات اللجنة الاستشارية (A/45/7/Add.2 ، الفقرة ٧) بشأن إعادة توزيع موظفي مكتب مفوض الامم المتحدة لناميبيا .

٦٤ - السيد غاريدو (الفلبين) : تساءل عن ماهية الاصول الصافية لمعهد ناميبيا عند إغلاقه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وعما حدث لهذه الاصول . واستفسر أيضا عن المعلومات المتصلة بمستوى ميكنة الاعمال الإدارية في مختلف اللجان الاقليمية .

٦٥ - السيد دانكوا (غانا) : قال إن وفده يشعر بتقدير تام إزاء الحاجة إلى تحقيق توافق في الاراء ، وإن كان يحس بشئ من القلق نظرا لما يحاوله البعض من استخدام ذلك كوسيلة تؤدي إلى إرجاء الموافقة على برنامج ميكنة الاعمال الادارية باللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وذلك رغم توفر اتفاق عام بشأن توصيات اللجنة الاستشارية . ومن الواجب على اللجنة أن تبت في التقديرات المنقحة تحت الباب ١٣ دون مزيد من التأخير وأن تعتمد برنامج ميكنة الاعمال الادارية باللجنة الاقتصادية لافريقيا ، على أن يكون من المفهوم أن هذا لا يشكل سابقة ما .

(السيد دانكوا ، غانا)

٦٦ - ومضى قائلا إن وفده يلاحظ ، فيما يخص الإنشاء المقترح لمركز إعلامي في ناميبيا ، أنه تجري حاليا مطالبة حكومة ناميبيا بتوفير بعض المرافق التي لا تطلب عادة من الحكومات المضيفة حسب مفهومه . وهذه المطالبة غير ملائمة ، بصفة خاصة ، في إطار مسؤوليات الامم المتحدة إزاء ناميبيا . أما تمويل الحلقات التوجيهية ، الذي أشارت إليه اللجنة الاستشارية في تقريرها ، فإنه قد ينطبق على احتياجات الدولة الجديدة ، ولا يجوز إلغاؤه .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥